



إلى وزير المال: اختر الحجر المناسب

على نزار الأغا

من كبر حجره لا يصيّب أبداً». مقولة شعبية متداولة بكثرة في ثقافتنا للدلالة على ضرورة التمسك بالواقعية من حيث الإمكانات والظرف عند التخطيط للقيام بأي عمل.. فعل ينطبق ذلك على وزير المال الجديد القائم من بورصة دمشق؟

يبعد أن خبير المحاسبة الدكتور مامون حمدان بما ينتمس مدياً صعمية ومشقة الفوضى في أعمال بيت مال السوريين، الذي كان يقتل وزيراً سابقاً بذلة قليلة لولا حضوره فوري لطبيب مختص ساء ذلك اليوم الذي شهد حماولات أولية فقط لتقدير صندوق الدين العام.

وعلى الرغم من ذلك فإن الوزير الجديد يكل بالكار ارتحاج على جراحه تليي مصر على الغوص في أعماله الشائكة تحتاج مطلقاً شعارات مالية إصلاحية أقل ما يقال فيها «مطحون جاد» على الرغم من أهميتها، كما ألم نفسه أمام الرأي العام بمواعيد لتحقيق طموحاته، ما يبعد قد استدعاء لتحضير سير للنوم في الوزارة مرصساً على استمرارية العمل.

أخلاقياً، تقدر الحماسة التي أثبتت على ولسان وزير المال

الجديد، أما مظيفياً، فهناك الكثير من الأمور الشائكة تحتاج

نقاشاً واقعياً، فتغير موازنات العادة اللوالة أو بالأحرى

اصلاحها، وتحسين مستوى المعيشي للمواطنين وتخفيف

العدالة الضريبية... أحالم طالما دعّغت مشاعر السوريين،

لكن تحويل الحلم إلى واقع يصطدم بالكثير من العقبات

الهيكلية الشائكة، المتقدمة تاريجياً في قطاعات العمل الحكومي

وما أفرزته من تعقيدات في طرق ووسائل التشبيك الإداري

والمؤسسات، وما يستدلفها من شساط واسع لعمل الناس.

صحبى أن إرادة الإصلاح والتغيير موجودة لدى وزير المال

الجديد، ونحن نتفق بذلك، لكن الوصول إلى الأهداف مرتبط

بالقدرة إلى جانب الإرادة، وهنا سأسأل الوزير شفافية: هل

هو قادر على تحقيق وعده بـ«تحفيز جري في الوراثات

القادمة وتحقيق عالة ضريبية يحكم ما هو متغير لدى من

إمكانيات وصلاحيات وفريقي عمل على تحطيم ساسترات الفساد

والعلاقات الملحلية المترافقية في الوزارة والجهات المرتبطة بها

واليقى نزرت موافقها منذ شهرين السنتين؟ وفقط سيعيد ترتيب

جدول النقاط لإحداث آخر ملموس في معيشة المواطنين وتحسين

الإنتاج والتشغيل في ظل وجود ضغط كبير من أرقام الدافع

الضرورية لارتفاعها المقصري والمتخلفة فعلاً.

إن الحديث عن نقاش هنا وضغط لبعض النقاط الإدارية

هناك أمر لا يعود عليه في تحقيق طموحاته، وخاصة أن الجوز

في الوزارة يمكنه كثیر بحسب آثار الدورة الاقتصادية

اللائحة على أرقامها القدرة وفق إمكانياتها والمقدمة فعلًا.

من حق الوزير أن يحمل بتراكيمها ذاكرة السوريين

المالية، لكن من واجبه أيضاً أن يختار أهدافاً يمكن إضافتها

بدقة كي لا يصاب السوريون بخيبة أمل جديدة بعد بث الأمل

فيهم من جديد عبر وسائل الإعلام، كما نحرص بدورنا على ثقة

الموطنين بالوزير الذي يكل بالكار باشر أعماله في الأقل.. لذلك تتفق

الحكومة على تناول إدارته قبل ستة أشهر على الأقل.

على الوزير حمدان حالياً على الأقل أن يختار حجره بعناية كي

تكون إصابة الهدف مؤكدة في الوقت المحدد.. على أمل أن يحقق كل طموحاته وطموحاتنا تدريجياً.